رؤية في التنمية العربية:
نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة

عبدالفتاح علي الرشدان*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم التنمية ومعرفة الواقع التنموي في الوطن العربي، ثم بيان معنى التبعية وأسبابها والمخاطر التي يمكن أن تؤدي إليها، وأخيراً ناقشت الدراسة مفهوم التنمية المستقلة والاستراتيجية التي تقوم عليها وقدمت بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيقها.

يلاحظ المتابع للكتابات التي تناولت موضوع التنمية العربية، طبيعة المشكلة التي انتابت ذلك المسار والشكوك والغموض الذي يدور حول قضية التنمية، إن من حيث المستويات التي فُسرت من خلالها عملية التنمية أو من حيث المخاطر والمؤثرات والعوائق التي تواجه هذه المجتمعات. ذلك أن الإنجازات التي تحققت بعد مضي عقود على التجارب التنموية العربية لا تمثل ما يمكن اعتباره قاعدة تنموية يمكن الاستناد إليها للانطلاق نحو آفاق تنموية أكثر رحابة وأشد صلابة. وفي ضوء هذه المعطيات، هناك مجموعة من التساؤلات التي يمكن طرحها: ما التنمية العربية؟ وهل هي تنمية فعلاً؟ وهل يمكن أن تحدث التنمية في البلاد العربية في إطار قطري أم في إطار إقليمي؟ ما المشكلات التي تعترضها وما العمل من أجل المستقبل؟ وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال: توضيح مفهوم التنمية والواقع التنموي العربي بشكل خاص، بيان معنى التبعية وأسبابها في الوطن العربي، وكذلك المخاطر التي تؤدي إليها، مناقشة مفهوم التنمية المستقلة والاعتماد على الذات بإيجاز، وعرض الأسباب والشروط اللازمة لتحقيقها ثم معرفة الاستراتيجية التي تقوم عليها التنمية المستقلة في ظل الأوضاع الراهنة، وإزالة اللبس حول المقصود بالاعتماد

* أستاذ مشارك (.Associate prof) بقسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن.

على الذات في علاقته بالاقتصاد العالمي، واقتراح استراتيجية عربية مستقبلية للتنمية المستقلة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من المنطلقات التالية: (1) الأهمية التي يتمتع بها موضوع التنمية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ذلك أن حوالي 75% من سكان الأرض يعيشون تحت ما يمكن أن يسمى مستوى الكفاية في المعيشة، والجزء الأكبر من الوطن العربي لا يخرج عن إطار هذه المعاناة. (2) الوضع المتردي الذي يعيشه الوطن العربي من حيث الانقسام والتجزئة والانكفاء القطري، وخيبة الأمل بسبب ضعف وهشاشة الإنجازات التي حصلت بعد مضي عقود عدة من محاولات التنمية ثم ازدياد التبعية للخارج، وما يترتب على ذلك من اختراق للأمن القومي العربي. (3) التطورات الدولية الجديدة التي تجاذبت العالم الثالث والوطن العربي، وكان أبرزها نهاية الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي. فقد أدت هذه التطورات إلى إيجاد مزيد من الضغوط على الوطن العربي من أجل تقليل الدور الاقتصادي للدولة وفتح المجال الإقتصادي أمام رأس المال الغربي، ثم حرب الخليج الثانية وما أبرزته من الطابع العالمي الجديد للهجمة الرأسمالية الأمريكية وما تفرضه من تهميش للوطن العربي وتعميق للاعتماد على الدول الرأسمالية.

وتعتمد هذه الدراسة في منهجها على الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك عن طريق الاستعانة بالمقتنيات المكتبية المختلفة مثل الكتب والدوريات والوثائق الرسمية، بالإضافة إلى استخدام الأرقام والجداول والإحصائيات والنسب المئوية التي تسهم في توضيح بعض القضايا التي تطرحها الدراسة وتدعيمها. وسوف تغطي الدراسة في مناقشتها للتنمية العربية الفترة الزمنية خلال العقدين الأخيرين.

مفهوم التنمية

شغلت قضية التنمية جمهور الباحثين في العلوم الاجتماعية منذ ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولا تزال، وقد ارتبط مفهوم التنمية بالنظريات التي نشأت في الخمسينيات من هذا القرن لدراسة التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث، حيث نظرت نظريات التنمية والتحديث التي أدت إلى التطورات العصرية التي حدثت في المجتمعات الأوروبية أثر قيام الثورة الصناعية نظرة إيجابية تفاؤلية، باعتبارها الركيزة التي قامت عليها المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة. وحاولت هذه النظريات معالجة مسألة التنمية في دول العالم الثالث من خلال المنظور الغربي الذي عُني بدراسة كيفية تحول الدول النامية من المظاهر التقليدية إلى الخصائص العصرية التي تم تحقيقها في الدول الأوروبية.

لقد تركز اهتمام نظريات التنمية والتحديث على إبراز المعالم التفصيلية لمظاهر الحضارة الغربية، ونموذج التنمية السياسية والاقتصادية الذي اتبعته الدول الغربية والذي بني على أساس الديموقراطية والرأسمالية وكيف تمخض عنه نجاح الدول الأوروبية في تطوير أنظمتها الديموقراطية، وبناء مؤسساتها السياسية وذاتياتها الوطنية، ثم تعزيز الأجهزة الحكومية المتخصصة والأنظمة التعليمية المتقدمة، والأحزاب السياسية، وإحداث قنوات واسعة ومتعددة لاستيعاب المشاركة السياسية (Webster, 1984, 41-64). وتؤكد هذه المدرسة على وجوب سلوك الدول النامية الأسلوب الذي سلكته الدول الغربية المتقدمة، وتنادي بحلول اقتصادية تقوم على أساس من النمو لإعطاء إشارة الانطلاق لمسيرة التنمية، مسيرة تكون مماثلة لتنمية أوروبا وأمريكا الشمالية. وبالتالي فإن ما كان صالحاً للدول الغربية في القرون الماضية، يصبح تبعاً لهذه النظريات صالحاً للدول حديثة الاستقلال. ويظهر ذلك جلياً من نظرية روستو Rostow عن مراحل النمو الاقتصادي (Bill & Hardgrave, 1981, 60-64).

تفترض معظم نظريات التنمية والتحديث وجود نوعين من المجتمعات: التقليدية والحديثة، تتميز بخصائص مختلفة. وتتمثل عملية التنمية في الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث المعاصر، وتنهض التفرقة بين المجتمعين «الحديث» و«التقليدي» على أساس دراسة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والفكرية والنفسية السائدة في كل منهما (محمد، 1983). وتعزو نظريات التنمية والتحديث تخلف البلدان النامية وإخفاقها في التطور والتنمية إلى عوامل داخلية خاصة بثقافة الدول النامية التقليدية وعدم امتلاكها للمصادر الكافية وافتقارها إلى الطاقات والقدرات اللازمة لتحقيق التنمية، وكذلك لأسباب تقنية، منها زيادة عدد السكان المرتفعة والسريعة التي أنهكت جميع محاولات التنمية ومنها كذلك تخلف التصنيع، واتسمت هذه النظريات بإهمالها المطلق لتأثير الأبعاد الدولية والنظام الاقتصادي الدولي على ظروف التخلف في الدول النامية.

حظيت قضية التنمية باهتمام قادة ومفكري الدول النامية، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى أن هذه الدول كانت حديثة الاستقلال وتحقيق التنمية فيها قضية هامة وأساسية، بل إنها قضية حياة ومصير بالنسبة لشعوب هذه الدول. وبالتالي فإن هذه الدول مطالبة بتوفير أوضاع سياسية مواتية ومستقرة نسبياً حتى تستطيع أن تحسن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا فقد بذلت محاولات وتجارب تنموية حثيثة، ومع ذلك بقيت شعوب هذه المجتمعات تعيش مشكلة التخلف والمعاناة. وتشير النتيجة التي خرج بها عالم الاقتصاد السويدي «ميردال» بعد دراسات طويلة

إلى أن مشكلة التنمية في العالم الثالث، أبعد ما تكون عن الحل الآن من أي وقت مضى (هلال، 1982، 32). ويؤكد واقع العالم العربي في الوقت الحاضر ما قاله العالم السويدي، وهذا ما يشير إليه نادر فرجاني في وصفه لأوضاع العالم العربي بقوله «ثلاث حقائق تصدم العربي المتأمل في الثمانينيات في تطور الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين: إن الإنسان العربي يعيش واقعاً متردياً وإن هذا التردي يزداد، وإن استمرار التردي يدفع بالعرب إلى هوة سحيقة قد تجعل منهم أكثر شعوب البسيطة تخلفاً في القرن الحادي والعشرين (نادر فرجاني، 1984، 31).

شهدت العقود الثلاثة الماضية حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها لمعرفة جوانب النجاح والإخفاق التي حصلت في السنوات الماضية، وقد ظهرت دراسات كثيرة في إطار البحث في مشاكل التنمية في الوطن العربي. وعلى الرغم من اتفاق هذه الدراسات على ضرورة تحقيق التنمية في الوطن العربي، فمن الملاحظ أن هناك اختلافاً حول تعريفها، فمثلاً يقول أنور عبدالملك في مقاله: «تنمية أم نهضة حضارية»: «تعني التنمية الحضارية أول ما تعني الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانات والطاقات والقوى الوطنية»((عبدالملك، 1978، 10) ويرى إسماعيل صبري عبدالله (1982، 54 - 55) أن التنمية الشاملة هي «عملية تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتمضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري... وللتنمية أساس مادي وآخر فكري... والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما، بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته». كما يرى يوسف صايغ (100, 1984) أن عملية التنمية «تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول في الناتج القومي الفردي، لتتضمن تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية والديموقراطية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية». ويقدم علي خليفة الكواري (1983، 4) تعريفاً آخر للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة على أساس أنها «عملية مجتمعية واعية موجهة لإحداث تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية ويتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير ضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي». ويؤكد محمد لبيب شقير (24, 1981) أن التنمية «ليست أقل من مشروع حضاري للمجتمع بأسره في معظم نواحي حياته، يتزامن فيه تفعيل عوامل النهوض الداخلي واستثارة حوافز النضال ضد قوى المركز، الأمر الذي يجعل التنمية عملية لا تتم دون تحقيق درجة معينة من المشاركة الضرورية من قبل المجتمع وشرائحه».

ويبدو من التعريفات المختلفة التي عرضنا لها في تحديد مفهوم التنمية أن معظم الكتّاب العرب قد عبروا عن رفضهم للتطور التقليدي لعملية التنمية، باعتبارها مستوردة من النماذج والتصورات الغربية، وأن الإطار الذي تنطوي عليه هذه التعاريف هو أن عملية التنمية تمتاز بشمولها وتعدد أبعادها وجوانبها، باعتبارها عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري شامل تشارك فيه أبنية المجتمع كافة، ويشمل جوانبه المادية والمعنوية على حد سواء.

في الواقع العملي، فإن النماذج التنموية التي طبقت في الوطن العربي كانت في أغلب محاورها وتوجهاتها مستوردة من دول أجنبية وليست مستمدة من اجتهادات ذاتية أو من قيم الحضارة العربية الإسلامية، إلا في القليل النادر. ولذلك فإن معظم البلدان العربية تعاني من التردد في اختيار طريق التنمية بالرغم من توافر البديل القومي وإمكاناته في دعم النموذج الخاص بكل منها، وذلك يعود إلى تبعثر الجهود وضعف التخطيط وعدم الوضوح في الرؤى. وقد قام كثير من المشرفين على التنمية في الوطن العربي بأخذ ما حدث في الغرب الرأسمالي قاعدة للتحليل وأساساً لفهم عمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد، وللتنبؤ بمسارها في المستقبل وكأن التنمية جزء من تكوين عالمي متكامل ينبغي استيراده لا خلقه (Rosena, 1980, 81). ويشير «جاك لوب» إلى التحديات التنموية في العالم الثالث والوطن العربي باعتباره جزءاً منه بقوله «ويبدو أنه يسود الآن بين كثير من الاقتصاديين والقادة السياسيين إحساس بالقلق، وكثيراً ما يقال: إن ثلاثة عقود من النمو لم تسفر إلا عن نتائج مخيبة لآمال البلدان النامية، بل إنه يسود اعتقاد عام بأن الأعوام القادمة ستكون أكثر صعوبة»، ويرى أنه لا بد من مطلبين أساسيين: 1 – إعادة النظر في أنماط التنمية التي تمّ اتباعها خلال التجربة السابقة ووضعها موضوع الارتياب 2 – تغيير الأسلوب الذي ستبنى عليه أية استراتيجية تنموية جديدة، بحيث يتم تحديد الاختيارات والأهداف والأساليب بقدر أكبر من الدقة والموضوعية (جاك لوب 1986، 6 – 8).

ويمكن القول بأن التنمية العربية قد اتسمت بما يلي: الاهتمام بعملية الإنفاق العسكري لدرجة استنزاف القدرات والإمكانات المتوافرة، والإهمال الكبير للقطاع الزراعي والتركيز على قطاع الصناعة من دون تهيئة الإمكانات اللازمة لذلك، والانفتاح الاقتصادي الكبير نحو استيراد السلع الاستهلاكية، والاعتماد على تصدير المواد الخام والثروات المعدنية، والتركيز على تنمية المدن وتطويرها على حساب المناطق الريفية والصحراوية، واتساع الفجوة بين المطلوب والمتاح من الاحتياجات الأساسية (المواد الغذائية) لأغلب مواطني البلاد العربية.

المشكلات والتحديات التي تواجه التنمية العربية

– غلبة التوجه القطري في التنمية العربية: اتسمت معظم محاولات الدول العربية في تحقيق عملية التنمية وبناء هيكلها الاقتصادي بالقطرية والسعي المنفرد دونما تنسيق مع بعضها، وكان الاعتقاد الغالب أن التنمية مسألة يجب تحقيقها دون انتظار لتحقيق الوحدة السياسية. وقد أغفل العرب بذلك البعد القومي للتنمية، بالرغم من أهميته وضرورة الاهتمام به في عملية التنمية، وما يمكن أن يحقق من مكاسب بفضل ما يحققه من مصلحة لكل دولة في حد ذاتها، وكذلك ما يمكن أن يحققه من مصلحة عامة لجميع الدول العربية مجتمعة، كون هذه الدول تشترك جميعاً في حاجات ومطالب اجتماعية وثقافية واقتصادية وأمنية، تحتم العمل بشكل جماعي من أجل تلبيتها ضمن إطار قومي، (يوسف صايغ 1984، 107). ومن المؤسف أن التطورات والتحولات التي شهدها العالم العربي منذ حصول دوله على الاستقلال لم تمكنه، عملياً، من تعميق تنميته المستقلة، فكل بلد عربي مندمج في السوق الرأسمالي العالمي بعيداً عن الأقطار العربية الأخرى.

– نقل التكنولوجيا الجاهزة دون البحث عن التكنولوجيا الملائمة: قامت معظم الدول العربية وفي إطار سعيها لتحقيق التنمية، بنقل التكنولوجيا الحديثة الجاهزة من الدول المتقدمة دون الأخذ بعين الاعتبار أن التنمية عملية شاملة مرتبطة بالبيئة والمجتمع، وأنه لا يجوز الانبهار بأحدث ما وصل إليه العالم من تكنولوجيا متطورة وإنما يجب اختيار التكنولوجيا الملائمة للظروف السائدة في البلاد العربية. كما يقول أنطوان زحلان (1981) «إن من الممكن شراء ما تنتجه العلوم والتكنولوجيا غالباً بأسعار باهظة، أما نشاط العلماء فبالإمكان تمويله ودعمه، ولكن ليس بالإمكان شراؤه». وقد دفعت الدول العربية نتيجة نقلها للتكنولوجيا الجاهزة، في منح الاحتكارات الدولية للتكنولوجيا وبخاصة الشركات المتعددة الجنسية والتي تبيع من التكنولوجيا ما يخدم مصالحها على المدى البعيد (جبر 1979، 21)، إن افتقار الأقطار العربية للخطط اللازمة لامتصاص التقنيات الغربية يجعلها تعتمد على ما تقرره تلك القوى بإرادتها، حيث المشاريع الاستثمارية التي يصممها الغرب ويقوم بتنفيذها، وما أدى إلى جعل التكنولوجيا تظهر وكأنها جسم غريب داخل المجتمع، وما يزيد الأمر سوءاً أنه وفي الوقت الذي تنهض الثورة التقنية المتطورة في المعلوماتية والالكترونيات الدقيقة والهندسة البيولوجية في العالم المتقدم، نجد ميدان العمل التكنولوجي في الوطن العربي يتسم بالتبعثر والضعف، فضلاً عن غياب السياسات التكنولوجية الملائمة في الوطن العربي.

– الفجوة الغذائية في الوطن العربي: لقد أدى تزايد السكان إلى ازدياد الطلب على السلع والمنتجات الغذائية بشكل يفوق معدلات نمو الإنتاج من هذه السلع. ولجأت الدول العربية إلى الاستيراد من الدول الأجنبية من أجل تأمين حاجتها من السلع الغذائية. وترتب على زيادة استيراد الوطن العربي للمواد الغذائية من الخارج انخفاض ملموس في قدرة الدول العربية على الاكتفاء الذاتي من الغذاء، حتى وصلت في مجملها عام 1987 إلى نحو 60% فقط. وهذه النسبة بطبيعة الحال تختلف من دولة إلى أخرى (العبدالله 1991).

وتعاني الدول العربية من أزمة الغذاء بصورة واضحة إلى درجة أنها أصبحت مهددة بالمجاعة وسوء التغذية بالرغم من توافر الأراضي الزراعية والأيدي العاملة. وبالرغم من أن هناك 301 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، فإنه لا يتم زراعة سوى 47,4 مليون هكتار فقط من هذه الأراضي (شنوده 1985، 87)، ولا يعود الانهيار في الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وحسب، بل إنه في الغالب يعود إلى الفشل الواضح في زيادة معدلات الإنتاج الزراعي، وفي تركيز الاهتمام على المدن والصناعة وعدم الالتفات إلى الريف والقطاع الزراعي فيه. ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995 أن أداء الصادرات من الدول العربية بشكل عام لايزال دون المستوى المطلوب. ففيما يتعلق بالانتاج الزراعي تعاني الدول العربية بصورة عامة من تنامي العجز التجاري الزراعي وارتفاع الفجوة الغذائية في السلع الغذائية الرئيسة، باستثناء الأسماك والفواكه والخضروات. ويبين الجدول (1) تطور الفجوة الغذائية العربية في الأعوام 1980، 1985، 1992، 1993. فيما يبين الجدول (2) واردات الدول العربية من السلع الغذائية للأعوام 1980، 1985، 1988، 1993.

إن استمرار المعاناة من الفجوة الغذائية في الوطن العربي قد أصبحت تشكل مصدر تهديد كبير للأمن القومي العربي، بحيث أخذت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الغذاء أداةً للضغط على الدول العربية، التي تحاول قياداتها أن تنهج سياسات قومية تهدف إلى حماية مصالح شعوبها وتحصينها، بما يتلاءم والمصالح الأمريكية والغربية (ربيع، 1984، 60).

– ضعف المشاركة الشعبية في صنع القرار وغياب حقوق الإنسان: يتطلب تحقيق التنمية السليمة الشاملة والاعتماد على الذات مشاركة شعبية واسعة وحقيقية، إذ إن عملية التنمية تعتمد على جهود المواطنين ومدى التزامهم بالمسؤوليات والأعباء المترتبة عليها (صايغ، 1984). ولكن السمة الغالبة في معظم الدول العربية هي ضآلة المشاركة الشعبية وضعفها وعدم شعور المواطن بأهميته أو بدوره في صنع القرار أو حتى في اشتراكه بمنجزات ومكاسب التنمية.

ومن المعروف أن العالم الغربي يعيش مرحلة من الاهتمام بحقوق الإنسان وحقوق الجماعات في التعبير عن آرائها وثقافتها واهتماماتها، وكيفية ممارسة حقوقها بحرية وخاصة حق الإنسان في التعليم والمشاركة والعمل والمسكن والأجر العادل، بينما تعيش المسألة الديموقراطية في الوطن العربي أزمة متفاقمة، فما زالت حقوق الإنسان غير محترمة وما زالت المؤسسات السياسية مثل البرلمانات والأحزاب السياسية وكذلك النقابات والاتحادات المهنية تتسم بالضعف وعدم القدرة على الدفاع عن حقوق فئاتها أو التأثير على رسم السياسات العامة للدولة ولا يخفى ما لمؤسسات المجتمع المدني من دور مهم في توفير آليات ملائمة للمشاركة الشعبية في جهود التنمية والمساهمة في خلق الدافعية نحو الإنجاز عند الأفراد وتساعد في ترسيخ الانتماء المخلص للدولة ومشاريعها (خيري، 1994). ويقول سعد الدين إبراهيم (1985 ,109) «إن مكونات المجتمع المدني هي الخليقة بضمان تحول مؤشرات النمو الكمي إلى معدلات حقيقية، وهي الضامنة لتعظيم مشاركة الأفراد في صياغة حياتهم ومستقبل أبنائهم على مستوى المجتمع المحلي والمجتمع القومي».

ولا بد من الإشارة إلى أمر يتعلق بحقوق الإنسان وهو مشاركة المرأة العربية في العمل والإنتاج وماله من تأثير على عملية التنمية حيث دور المرأة العربية ومشاركتها خارج المنزل ما زالا ضعيفين ولا تتعدى نسبة مشاركة المرأة في العمل المأجور 15% سنة، (الملف الإحصائي، 1989) وهي نسبة منخفضة إذا قورنت بالمستويات الدولية، والتي تبلغ حوالي 25% في أمريكا اللاتينية، وهي في شرق آسيا وافريقيا تبلغ حوالي 33% (نصر، 1985، 30).

– ضعف التجارة العربية البينية: تميزت مسيرة التنمية العربية بالاعتماد على الخارج: ويعود ذلك إلى القصور الهيكلي في بنية الاقتصادات العربية من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية والاعتماد على تصدير الموارد الأولية واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة بالإضافة إلى ضعف التنسيق والترابط بين الدول العربية. وتبين التقارير الصادرة عن جامعة الدول العربية أن مستوى التجارة بينها ضعيف جداً إذا قورنت بحجم التعامل التجاري العربي مع الدول الرأسمالية (مرسي، 1985، 88)، فمثلاً، في عام 1975/1974 كان نصيب الدول الصناعية حوالي 80% من مجموع التجارة الخارجية العربية مع الدول الأجنبية، بينما كانت نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية في عام 1974:4,4% من إجمالي تجارتها مع العالم، وفي عام 1975 انخفضت النسبة إلى 4,2% (اسكندر، 1985، 78). ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1985 إلى أزمة الاقتصاد العربي بقوله: «إن التجارة العربية البينية ما زالت تمثل الحلقة الأضعف في التجارة الخارجية العربية،

فهي لا تسهم بأكثر من 7% من الصادرات العربية الإجمالية، وبنسبة 8% من الواردات العربية الإجمالية لعام 1983 أي أدنى من المستوى الذي كانت عليه في سنة 1975». (التقرير الاقتصادي العربي، 1989). وتشير الإحصائيات كذلك إلى أن الصادرات العربية البينية قد ارتفعت من 5% عام 1981 إلى 7,3% عام 1982، بينما زادت الواردات العربية البينية من 7,3% إلى 9,1% عام 1982 وبلغ نصيب الصادرات العربية البينية من صادراتها الكلية 8% عام 1988، ثم تقلص إلى 7,3% عام 1990، أما نسبة الواردات البينية إلى الواردات الكلية قد بلغت 9% عام 1990 (الأفندي، 1993، 12). ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995، أن أهم العوائق التي تعاني منها الاقتصادات العربية خلال عام 1994 وتتطلب المزيد من الجهد، هو عدم إحراز أي تقدم ملموس يذكر في إطار جهود الدول العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي في ما بينها كمجموعة، كما تبرز ذلك التطورات في التجارة العربية البينية. فقد بقيت هذه التجارة على نفس مستواها المتواضع الذي ظلت عليه خلال العقدين الماضيين، إذ لم تتجاوز نسبتها إلى التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية 10%. ويبرز الجدول (3) واقع التجارة العربية البينية في الفترة من عام 1989 – 1994.

– تخلف الصناعة: حاولت الدول العربية منذ حصولها على الإستقلال توجيه اهتمامها نحو الصناعة، إذ كانت الفكرة السائدة في الدول النامية أن هناك تلازماً بين التقدم والصناعة. وقد اتسمت جميع محاولات التصنيع العربية بالقطرية. ويبدو بعد مرور فترة ليست قصيرة من الزمن أن الدول العربية لا تزال متخلفة صناعياً، وأن التنسيق ما زال غائباً بين مشروعاتها الصناعية، هذا عدا أن منتجاتها لا تسد حاجة الاستهلاك المحلي. إن الصناعات الثقيلة كالصناعات الميكانيكية والكهربائية والمعدنية والكيماوية وجميع الصناعات الأساسية بشكل عام ضئيلة جداً فضلاً عما يتبع ذلك من افتقار لسياسات تكنولوجية واضحة ومدروسة (مركز دراسات الوحدة العربية، 1985). ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995 إلى أنه وبالرغم من النجاح النسبي الذي تحقق في زيادة نسبة السلع الصناعية المصدرة في عدد من الدول العربية، فقد اتضح أن استجابة قطاع التصدير، وبخاصة بالنسبة للسلع الصناعية، للجهود المبذولة في الإصلاح الهيكلي لم تتم بالسرعة التي كانت متوقعة. وفي هذا الصدد فإن تقديرات عام 1994 تشير إلى انخفاض فائض الميزان التجاري للدول العربية خلال العام إلى أدنى مستوى له منذ عام 1989.

– الإنفاق العسكري: تشير الدراسات إلى أن الدول العربية قد أنفقت خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الحالي، أكثر من 667 بليون دولار، بالأسعار الجارية

على التسلح والمؤسسات العسكرية وحوالي 629 مليار دولار بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف الثابتة لعام 1985. مع العلم أن التقديرات الرسمية المنشورة من قبل الحكومات لا تشمل النفقات السرية، مثل صناعات الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ولذلك فإن القيمة الحقيقية للإنفاق العسكري العربي خلال الفترة المذكورة قد تتجاوز 1000 بليون دولار. وبناء على ذلك فقد فاقت معدلات نمو التكوين الرأسمالي الثابت لكل البلدان العربية. ويجب الإشارة إلى أن هذا الهدر في الإنفاق يتم في الوقت الذي لا تزال معدلات الأمية بين الكبار في الوطن العربي تتجاوز 44%، وتصل بين النساء إلى 65%، ومعدلات وفيات الأطفال تقارب 70 لكل ألف طفل، ولا يزال قطاع واسع من الشعب العربي يفتقد الحاجات الأساسية، مثل توافر مياه الشرب النقية، ووسائل التصريف الصحية الحديثة والكهرباء (الفارس، 1993، 4-5). ويبين الجدول (4) التطور الزمني للإنفاق العسكري في البلدان العربية بأسعار الدولار الثابتة لعام 1985 وأسعار الصرف لعام 1985. وعلى ضوء ذلك يمكن القول: إن الإنفاق العسكري يشكل تكلفة اقتصادية صافية للأقطار العربية، ويؤدي إلى مزيد من هدر الموارد، وبالتالي تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية للدول العربية مما يرتب آثاراً سلبية كبيرة على عملية التنمية بسبب التنافس بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة. وإذا كان من الخطأ تعريض الأمن الوطني للخطر بحجة العناية بالعدل الاجتماعي، فإنه ليس من المجدي أن تكون هناك سياسة عسكرية من شأنها تعريض المجتمع الذي وضعت للدفاع عنه للإفلاس (الفارس، 1993، 34).

– الظروف الدولية المستجدة: أسهمت الظروف الدولية الجديدة، بما عكسته من آثار سلبية على اقتصادات الدول العربية، في زيادة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وخصوصاً مع سعي النظام الرأسمالي إلى السيطرة على العالم وعولمة الاقتصاد وجعله نظاماً واحداً، مما أدى وسيؤدي إلى ازدياد الهوة بين المركز والأطراف عن طريق الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية التي تحاول السيطرة على الإنتاج الوطني والثروات المتوافرة داخل الدول النامية. هذا فضلاً عن إقدام العديد من الدول العربية على اللجوء إلى القروض والمساعدات الاقتصادية الخارجية التي تؤدي حتماً إلى زيادة التبعية للنظام الرأسمالي.

لقد أدت قوى التغيير في الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى بروز صورة جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تمخض عن حدثين على المستوى العالمي، ويتمثل الحدث الأول في انهيار الاتحاد السوفيتي وما ترتب عليه من انهيار الدعوة المناهضة للرأسمالية. ويتمثل الحدث الثاني في حرب الخليج الثانية وما أدت إليه من تكريس

وضعية أقوى دولة في العالم على الصعيدين العسكري والسياسي وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأحداث تعزز تقوية النظام الرأسمالي المركزي المطلق والنسبي في التكنولوجيا - المدنية والعسكرية - مقابل تهميش دول العالم الثالث والتي تعد الدول العربية جزءاً منها (عيسى، 1996). كما أن حرب الخليج الثانية وما تلاها من أحداث على مستوى الوطن العربي قد أدت إلى تضخيم الخلافات العربية والانقسامات داخل الصف العربي التي أصبحت تشكل عائقاً أمام العمل العربي المشترك.

مفهوم التبعية

ظهرت مدرسة التبعية Dependency Theory في الستينيات من القرن الحالي في محاولة لتقديم مفاهيم مختلفة عن أفكار مدرسة التنمية، واهتمت هذه المدرسة اهتماماً كبيراً بتحليل الاقتصاد السياسي للتنمية وإبراز تأثير الرأسمالية الدولية على تخلف الدول النامية، وبخاصة الانتكاسات الاقتصادية المتوالية في دول أمريكا اللاتينية (Andrew, 1985) ويقول «جيمس كاسبوراسو»: إن مفهوم التبعية يمكن استيعابه على أنه «مكون من عدة عناصر ومفاهيم تحليلية متشابكة، بحيث يكون الاتباع الخارجي وجهاً من أوجه التبعية وليس هو التبعية بمعناها الشامل» (Casporaso, 1981).

عرفت التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقفاً على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الأول خاضعاً له (Santos, 1970) وقد ركزت مدرسة التبعية على التمييز بين دول المركز Center، وهي الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولي ودول الهامش أو الأطراف periphery وهي الدول المتخلفة التابعة لها (Chilcote, 1484). ويذهب أتباع هذه المدرسة إلى أن نمو المراكز الصناعية المتقدمة في العالم اليوم كان على حساب التخلف المتزامن للدول التي استغل الغرب فائضها الاقتصادي، ونتيجة لتوسع النظام الرأسمالي الدولي وسيطرته فقد حققت دول المركز التطور في حين بقيت دول الهامش تعيش ظروف التخلف. ويذكر Frank أن دول المركز لم تكن في السابق دولاً متخلفة كما هو الوضع الحالي لدول الهامش، وإنما كانت دولاً غير متطورة، ونتيجة لتوسع النظام الرأسمالي الدولي وسيطرته فقد حققت دول المركز التطور في حين بليت دول الهامش بظروف التخلف. (Frank, 1979).

وبالرغم من أن معظم الدول النامية، ومنها الدول العربية، قد حازت على استقلالها السياسي خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك لم يعنِ انتهاء السيطرة على خيرات هذه الدول، وبقيت الهياكل التي تضمن تبعيتها ودورانها في فلك التبعية (بودقة، 1981)، ومن ثم فإن تحقيق النمو الاقتصادي المستقل مرهون بكسر علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تقيد مستقبل العالم

الثالث وتجمده في خدمة الاقتصاد الإمبريالي. ومن هنا فإن التبعية الاقتصادية العربية هي نتاج العملية التاريخية لإدماج الوطن العربي في النظام الرأسمالي العالمي بحيث خضعت هذه الدول إلى علاقة غير متكافئة مع الدول الرأسمالية، مما أسهم في نهب ثرواتها واستغلال شعوبها بشكل أخضع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية لصالح النظام الرأسمالي العالمي، (عبدالله، 1987).

يعود تكريس التبعية العربية للخارج لأسباب وعوامل تتعلق بالحقبة الاستعمارية والتي أسهمت في إفشال التجربة التنموية العربية. ويتضح ذلك من الحصار الاستعماري على تجربة محمد علي في مصر وتصفية كل الإنجازات التي قدمها، ثم بعد الاستقلال استمرت القوى الاستعمارية في إبقاء التجربة التنموية في البلاد العربية أسيرة الانشغال بهاجس الأمن القومي ومواجهة الحروب مع إسرائيل. كما أن النظام الاقتصادي العالمي أسهم في عملية الاحتكار التكنولوجي لمجموعة محددة من الدول بحيث استطاعت أن تحافظ على تفوقها التكنولوجي، وخلقت جراء ذلك فجوة كبيرة بينها وبين الدول النامية بما فيها الدول العربية وما زالت هذه الفجوة مستمرة في الاتساع. وزاد في هذه الأسباب عدم نجاح الدول العربية في تطوير علاقاتها للاعتماد المتبادل بين بعضها، في جميع المجالات الاقتصادية وبخاصة التكنولوجية. فالسوق على مستوى الدولة الواحدة يبقى ضعيفاً ويجعل من عملية خلق التكنولوجيا أكثر تكلفة من استيرادها من الخارج (أمين، 1976)، في حين أدت النزعة القطرية التي تهيمن على معظم الدول العربية إلى انقسام الوطن العربي إلى دول الفائض ودول العجز، وهو ما شكل عائقاً في سبيل تطوير العمل العربي المشترك، وأبقى الاقتصادات العربية خاضعة بشكل كبير لتأثير الأسواق العالمية.

من عوامل تكريس التبعية أيضاً عدم وجود دور فاعل للنخب السياسية والمثقفة في الوطن العربي والضعف الذي اتسمت به في عدم القدرة على بلورة الإرادة الجمعية للتنمية المستقلة (عبدالملك، 1978)، وزيادة الإنفاق العسكري بسبب الحروب والنزاعات بين الدول العربية وإسرائيل وتهديدات الدول الأخرى (الفارس، 1993).

مجموع العوامل الآنف ذكرها كرست التبعية، بل أدت إلى تزايد اعتماد الدول العربية على القروض والمساعدات الأجنبية وما تؤدي إليه هذه القروض من ارتباط بعجلة الدول المانحة، كما كرست ارتباط الوطن العربي بالنظام الرأسمالي العالمي من خلال شبكة معقدة من الشركات متعددة الجنسية (سعيد، 1986)، مما يؤدي إلى سيطرة القوى الأجنبية على إنتاج الخيرات الوطنية واستغلال قسط وافر من الإنتاج الوطني وتسيير القطاع الصناعي حسب مصالحها.. وتشمل التبعية الغربية التبعية السياسية

والتبعية التجارية والغذاء والاستثمار الأجنبي والتبعية التكنولوجية. وهذه التبعية تجعل الوطن العربي مرتبطاً بل جزءاً مندمجاً داخل الشبكة العالمية للدول الغرَبية.

مفهوم التنمية المستقلة

من الحقوق الأساسية المشروعة للإنسان أن يسعى في جهوده التنموية للوصول إلى مجتمع يوفر له حياة كريمة يمارس فيها انتماءه ووجوده وإنسانيته بصورة متوازنة من الفاعلية، والكفاءة الإنتاجية، والسلامة البدنية والنفسية، والشعور بالأمن والطمأنينة، في انسجام مع النظام الطبيعي للكون، ومع إمكاناته وقدراته، دونما استنزاف جائر للموارد أو تجاهل لمستقبل الأجيال أو تبعية أو استغلال للغير. والتنمية المقصودة هنا هي التنمية المستقلة المعتمدة على الذات. ويقوم مفهوم التنمية المستقلة على أساس التقليل من الاعتماد على الجهات الخارجية في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وتختلف عملية التنمية المستقلة باختلاف طاقات المجتمع وقدراته وما يتوافر له من إمكانات وموارد طبيعية وبشرية. كما أن التنمية المستقلة تختلف عن نموذج إحلال الواردات Import - Substitution الذي حاولت بعض الدول العربية مثل سوريا ومصر والجزائر، تطبيقه في فترة الستينيات. ويعتمد نموذج إحلال الواردات على محاولات التصنيع الداخلي لبعض السلع الاستهلاكية وإحلالها محل الواردات، على أمل أن تؤدي محاولات التصنيع هذه إلى تعميق مسار التنمية، بحيث تتمكن هذه البلاد في فترة لاحقة من إنتاج الصناعات الثقيلة وتأمين استقلالها الوطني (رمسيس، 1984).

إن التنمية المستقلة جزء من النضال الوطني المستمر بعد الاستقلال السياسي من أجل تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي، بقصد إنهاء الاستغلال والتبعية وترسيخ بنى الاستقلال والعدل الاجتماعي. ويشير إبراهيم سعدالدين عبدالله إلى أن التنمية المستقلة هي «مشروع تطرحه قوى وطنية عربية لتحقيق تنمية عربية مطردة تحقق تحرير الاقتصاد العربي من السيطرة الإمبريالية ومن التبعية، وتستهدف الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعوب العربية والتحسن المستمر في مستوى ونوعية الحياة العربية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار من الديمقراطية والمشاركة الشعبية» (عبدالله، 1992، 17). والتنمية المستقلة لها مواصفات قامت على أساسها، من أهمها: فكرة الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على المعونات والقروض الخارجية، والتوجه الداخلي للتنمية بدلاً من الارتباط بالشركات المتعددة الجنسية، والوفاء بالاحتياجات الأساسية في مواجهة إثراء الأقلية على حساب الأكثرية. وظهرت فكرة التنمية البيئية بدلاً من الانبهار بأحدث التكنولوجيا، ثم اكتسبت فكرة المشاركة الشعبية أهمية جديدة في مواجهة طغيان الحكام واستبدادهم (عبدالله، 1986). ويشير أحد الباحثين إلى أنه وفي ظل التحول نحو النظام

الرأسمالي، فإن التنمية العربية المستقلة تعتمد بالدرجة الأولى على التطور الرأسمالي المستقل، وذلك من خلال تكوين قطاع قوي للصناعات الأساسية، والعمل على إنتاج السلع الرأسمالية، والدخول بحزم في ميدان تطوير التكنولوجيا وابتكارها، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بخاصة، وتحقيق معدلات نمو مناسبة. ويضرب الباحث مثالاً بتجربة الهند كدولة استطاعت أن تحقق التنمية، على الرغم من انضوائها تحت النظام الرأسمالي العالمي، من دون أن تُكبَّل كثيراً بالديون الخارجية أو تذعن لسيطرة المؤسسات النقدية العالمية. بيد أن هناك ظروفاً استثنائية توفرت للتجربة الهندية، مثل سوق محلية ضخمة، وقبول الرأسمالية فيها بقدر مناسب من التخطيط إلى جانب تخوف الغرب الرأسمالي من أن يؤدي الضغط المكثف عليها إلى انتهاج الطريق الذي سلكته الصين المجاورة، التي حققت في فترة مماثلة إنجازات تجاوزت بكل المقاييس كل ما تطمح إليه دولة مثل الهند، وبخاصة في ما يتصل بالقضاء على الأمية وتوفير الحاجات الأساسية للطبقات الكادحة (خلاف، 1994، 138).

وإذا كانت التنمية المستقلة أمراً ضرورياً تحتمه مصلحة الأمة العربية وتقتضيه تنمية الجوانب الأخرى في الحياة العربية، فإنه من واجب العرب، شعوباً وقادة، الاهتمام بها والتخطيط لها على أسس علمية سليمة. ومن أولى خطوات التخطيط السليم تحديد المرتكزات والمبادئ التي تقوم عليها وتسترشد بها التنمية المستقلة. أما شروط تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي، فأولها فهم حقيقة أن التنمية ليست عملية اقتصادية بحتة، بل ظاهرة شاملة تتكامل فيها جميع جوانب الحياة من ثقافية وعلمية وتقنية واجتماعية وروحية واقتصادية وسياسية، وما إلى ذلك. فمشكلات أي مجتمع مترابطة في جميع جوانبها، ولا يجوز إهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية.

ثم إن التنمية هي بناء للإنسان الذي يعتبر عصب التنمية ومركز اهتمامها وهدفها الأساسي، فهي تهدف إلى تطوير كفاءته وتدعيم اعتماده على نفسه وإطلاق قدراته على العمل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام المستمر بمستواه الصحي والعلمي. كما أن التنمية عملية تقوم على ضرورة المشاركة الشعبية الفاعلة التي تشمل الأفراد والجماعات وكافة الفئات في المجتمع، لأن مشاركة المواطنين في صنع السياسة العامة وتحديد أهداف التنمية ومشروعاتها تعتبر أرقى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع، عدا عن أنها تؤدي إلى تعميم فوائد التنمية على شرائح المجتمع كافة، من خلال تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوافر الحريات الأساسية، وبدون المشاركة لا يمكن تصور قبول الجماهير بالالتزام الصادق بقبول أهداف التنمية. ذلك أن التنمية وتدعيم قوة الدولة أمران مترابطان، لحماية مكتسبات التنمية وتطوير الإمكانات الاقتصادية وتعبئة الموارد البشرية والمادية.

ولا يوجد للتنمية نموذج واحد وإنما يجب على كل مجتمع أن يبحث عن الأسلوب الذي يلائمه، مستفيداً من تجارب الآخرين، ومن ثم فإن التنمية العربية المستقلة يجب أن تنبع وتنطلق من المجتمع العربي، وتعبر عن إرادته الحرة، وتراعي معتقداته وقيمه وتقاليده المعتبرة، كما تراعي واقعه وظروفه الخاصة وتحترم ذاتيته وتعمل على صياغتها وترسيخها.

والمقصود بالتنمية العربية المستقلة ليس التنمية على الصعيد القطري، بل هي التنمية التي تقوم على الاعتماد على الذات عربياً لأن الجدوى تكمن في الاعتماد على الذات على مستوى الوطن العربي. وليس هناك دولة عربية واحدة تتمتع بما يكفي من القوى البشرية على مختلف مستويات الكفاءة والموارد المادية والقدرات الثقافية لتمكينها من الوصول إلى التنمية المستقلة.

مفهوم الاعتماد على الذات من أجل المستقبل

بالرغم من ضخامة التحديات والمشكلات التي تواجه العرب وما قد تؤدي إليه من تشاؤم، فإن تلك التحديات والمشكلات تبقى علامة بارزة على أن سياسة التبعية للدول الغربية التي سار عليها العرب خلال العقود الأخيرة قد أوقعتهم في هاوية المآزق الأمنية والاقتصادية بصورة تهدد وجود الوطن العربي على الخريطة العالمية. والظروف القاسية التي تهز الكيانات العربية، لا بد أن تفرض على العرب جميعاً محاولة البحث عن سياسة بديلة تقوم على التوازن والاعتماد على الذات، والبعد عن الاعتماد على الدول الأجنبية، ولا سيما في ظل ظهور أقطاب اقتصادية فاعلة ذات وزن على الساحة الدولية، مثل المجموعة الأوروبية واليابان، والتي يمكن للدول العربية أن تتعامل معها بشكل أكثر فعالية وأكثر قدرة على الإقناع من خلال القدرة الذاتية.

إن التنمية لا يمكن أن تتحقق بدون الاستناد إلى مفهوم التخطيط بأوسع وأدق معانيه، من خلال وضع نموذج مستقبلي. وبمقدور كل شعب ينتمي إلى حضارة أصيلة أن يبحث عن أنماط إنمائية تتلاءم وطبيعة تراثه الحضاري وتقاليده الاجتماعية، إلا أن علينا أن ندرك أن هنا مصالح متنوعة ومختلفة لكل دولة عربية، ولذلك لا بد من التنسيق بين هذه المصالح من أجل المواجهة المشتركة لهذه الدول، مع محاولة ربط المصلحة الخاصة بكل دولة بالمصلحة العامة للدول العربية. وهذا يفترض درجة عالية من التفهم والدراسة والمعلومات عن كل دولة عربية ومصالحها الذاتية وإمكاناتها ودرجة نموها الاقتصادي والاجتماعي وحاجاتها الأساسية.

إن الحديث عن التنمية الاقتصادية في ظل المعطيات الدولية السائدة، وما يمثله العالم اليوم من سوق متكاملة وارتباط وثيق بين الدول ببعضها، وبخاصة من أجل

تسويق منتجاتها والحصول على المواد الغذائية ورأس المال والتكنولوجيا، قد جعل من عملية الانفكاك عن العالم مسألة صعبة ومعقدة، وإن محاولة بناء استراتيجية للاعتماد على الذات، بمعنى الانغلاق أو العزلة، ربما تشكل نوعاً من المكابرة (حريق، 1989). ومن هنا فإن المقصود بالاعتماد على الذات هو محاولة الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي على أساس متكافئ للعمل بحيث تستطيع الدول العربية الاستفادة من الإمكانات والخبرات الخارجية مع السعي الدؤوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الأساسية وخاصة الغذاء (سعد الدين وعبدالفضيل، 1978). ولا يقصد بالتنمية العربية المستقلة قطع العلاقات بالدول الأخرى أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات، وإنما تعني استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة التطور المستقل بدلاً من الخضوع لها أو التأقلم معها، غير أن الاعتماد على الخارج في غيبة قاعدة ذاتية للانطلاق في التنمية يعود في غالب الأحيان إلى حالة تبعية مستمرة، تخضع فيها الدول التابعة لشروط الدول المتقدمة، مما يضر كثيرا بخطط التنمية في الدول التابعة على المدى البعيد (خلاف، 1994، 138). ويتم السعي إلى تحقيق التنمية المستقلة على مراحل، وفي خطوات تدريجية تساعد في الحصول على مزيد من الاستقلال وحرية الإرادة الوطنية، وتحويل علاقات الارتباط بالسوق العالمية من موقع التبعية إلى موقع المساواة وتبادل المصالح والتفاعل والتعاون المتبادل (عبدالله، 1992).

لا بد من الإشارة هنا إلى أن أية دولة عربية لا تستطيع بمفردها أن تحقق تنمية مستقلة إلا من خلال البحث عن أسلوب للتعاون والتكامل مع غيرها من الدول العربية، بعيدا عن الخلافات السياسية، وبحيث تكون هذه العلاقات محكومة بالمصالح الاقتصادية ضمن ظروف وخصائص كل دولة، وبما يضمن مزايا متكافئة لجميع الوحدات الداخلة في إطار هذا التعاون. ويرى محمد عابد الجابري أن القطرية تبلورت وتركزت في الوطن العربي بفعل العامل الخارجي أساساً، متحدية الأماني القومية التي عاشت عليها الأمة العربية منذ فجر يقظتها الحديثة، ويؤكد الجابري أن هذا لا يعني أن المستقبل العربي أصبح خارج الإرادة العربية نهائياً، وبخاصة إذا ما انطلق العربي من فهم موضوعي لهذه المعطيات، وبشكل خاص الاعتراف بالقطرية التي حلت محل الوطنية والقومية، والتركيز على المصالح الاقتصادية المتبادلة التي تقرب بين الدول العربية لإيجاد تضامن عربي جدي يقايض الاعتراف بإسرائيل، واتساع السوق الاستهلاكية العربية بالاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم الوطنية، وبحق العرب في تعديل مكانتهم داخل النظام العالمي (الجابري، 1992). ففي ظل المتغيرات الدولية والضغوط التنافسية الجديدة في الاقتصاد العالمي، أخذت الدول العربية تبحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز الفضاء الاقتصادي الذي تعمل في إطاره. وقد تعرض

العالم العربي لمشاريع إقليمية متعددة، وفي ظل هذه المشاريع المطروحة احتدم الجدل في الدول العربية حول أفضل الترتيبات الإقليمية وبخاصة المفاضلة بين المشروع الشرق أوسطي والشراكة الأوروبية - المتوسطية، حيث يهدف كلا المشروعين إلى إيجاد فضاء اقتصادي جديد يضم عدداً من الدول العربية، ويؤدي إلى قيام منطقة التبادل التجاري في غضون عام 2010.

المشروع الشرق الأوسطي هو في الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي بهدف بناء ما أسماه شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق «الشرق الأوسط الجديد» الذي تقوم فيه إسرائيل بدور أساسي وقيادي، ويكون بمثابة الوسيط بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا، من ناحية وبلدان المشرق والخليج العربي من ناحية أخرى (عبدالفضيل، 1997). ولكل من المشروعين، الشرق أوسطي والمتوسطي، محاذيره وأخطاره على الدول العربية. وقد حذَّر جميل مطر من مخاطر الترتيبات الاقتصادية الجديدة، من حيث إن كلاً من هذه الترتيبات يقوم على تجزئة العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي، جزء كبير في الإقليم الشرق أوسطي، وبعض من هذا الجزء مع جزء آخر في الإقليم المتوسطي (مطر، 1995).

ومن أجل مواجهة هذه الترتيبات والتقليل من مخاطرها لا بد من العمل على بناء التضامن العربي والارتقاء إلى مستوى العمل الجماعي الجاد، والعمل على تعبئة الأمة العربية اجتماعياً وسياسياً لمواجهة التطورات الإقليمية والعالمية، فعالم اليوم يميل إلى إقامة نظام الكتل والتجمعات، وبدون تجمع العرب في كتلة قوية لا يمكن لهم أن يحققوا أية فائدة ترتجى من الدخول في مثل هذه الترتيبات أو أي تقدم آخر منشود على طريق التنمية المستقلة.

نختتم هذا البحث ببعض المقترحات التي قد تفيد في بناء استراتيجية عربية للتنمية المستقلة، أولها تنمية الطاقات البشرية في الوطن العربي باتباع نظام تعليمي يهدف إلى تدريب البشر وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة بفاعلية وكفاءة في الإبداع والإنتاج. بشكل عام فإن التركيبة المستقبلية للسكان في الوطن العربي يفترض أن تجعل من التعليم مدخلاً أساسياً لتحويل الكم العربي إلى تفوق نوعي يمكن عن طريقه رفع نسبة المشاركة في قوة العمل وزيادة معدلات الإنتاج. ويرتبط بناء البشر في الوطن العربي بضرورة تحقيق مستوى صحي رفيع متكامل يقوم على الوقاية أكثر من العلاج، ويهدف إلى توفير الحاجات الأساسية من غذاء ومسكن وملبس وعلاج، ويحتاج تحقيق التنمية المستقلة جهوداً كبيرة على مستوى الوطن العربي لتكوين ثروة بشرية وإعدادها على كافة المستويات.

ثاني هذه المقترحات، بناء القاعدة التكنولوجية والعلمية والعمل على تطويرها بما يتلاءم والوفاء باحتياجات المجتمع وذلك من خلال الاعتماد على قاعدة معرفية واسعة والربط العملي بين المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية ومراكز الإنتاج، إذ إنه طالما تمارس الدول الغربية هيمنتها على مقدرات النمو الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، فإن التحرر من التبعية والاعتماد على الذات يستدعي التحرر من هيمنة الغرب على التكنولوجيا المستخدمة في البلدان العربية، وبناء القاعدة الثقافية التي تتطلب تخصيص الموارد المالية الكافية ودعم البحث العلمي في مجال التكنولوجيا والعناية بالتربية والإعداد اللازم لتكوين جيل قادر على مواكبة التطورات والتفاعل معها. وهذا الأمر يتطلب (كاقتراح ثالث)، تطوير القدرة الإنتاجية للدول العربية لكي تتمكن من إنتاج ما يكفي لإشباع الحاجات الأساسية للناس وتقليص حدة الاعتماد على الخارج، ويكون ذلك من خلال الاهتمام بالزراعة وتطوير الريف في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتخلي عن فكرة تطوير المدينة على حساب الريف، واتباع سياسات جديدة تهدف إلى تغيير أساليب الحياة والابتعاد عن نمط الاستهلاك المقلد للغرب. ويُعنى مفهوم الإنتاجية بمدى الفاعلية والقدرة على استثمار الثروات والموارد ومدى الكفاءة في مستويات الأداء، وهذا المفهوم أمر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستقلة لأنه يقوم على أساس خلق الشخصية المنتجة القادرة على الإنتاج بأوسع معانيه المادية والمعنوية، ولذلك تبرز ضرورة إرساء قواعد العمل العربي المشترك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والقدرة على تحقيق وحدة السوق العربية أو تكوين كتلة اقتصادية عربية قادرة على إيجاد قواعد تكامل تبادلي متكافئ في إطار السوق الدولية. إن المحافظة على بقاء الأمة العربية مرتبط بالتعاون في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والتكامل وإنشاء الأسواق المشتركة، على أن يشمل التعاون كل أرجاء الوطن العربي، بحيث تكون هذه الاستراتيجية قادرة على تعبئة واستنفار كافة الجهود والطاقات البشرية والمادية في إطارها.

الخلاصة أننا أمام موضوع يشمل مستويات متعددة ومتشابكة قطرية وقومية ودولية. فعلى المستوى القطري نلاحظ مدى الحاجة إلى العمل على ترسيخ المناخ الديموقراطي الذي يوفر البنية السليمة لصنع القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف المنشودة على المستويين القطري والقومي. وعلى المستوى القومي نلاحظ مدى أهمية العمل على تهيئة الظروف الملائمة نفسياً واجتماعياً وسياسياً من أجل التمسك والالتزام بمبادئ العمل العربي المشترك، ووضعها موضع التنفيذ، لأن مفهوم التنمية المستقلة لا يمكن أن يكون قطرياً، بل لا يمكن أن يقوم إلا في إطار عربي شامل. وعلى المستوى الدولي لا يمكن الانفكاك من التعامل مع العالم، إنما يجب أن يكون هذا التعامل في إطار يمتاز

بالتكافؤ والتوازن وعدم الاستغلال. فهل لدى الدول العربية العزم على تكوين تكتل قادر على تحقيق التكامل الذاتي والبروز باعتبارها كتلة مستقلة في إطار العلاقات الدولية وباعتبارها طرفاً فعَّالاً وإيجابياً في إطار السوق العالمية؟ إن الواقع يشير إلى أن مظاهر التعامل بين الدول العربية في اتجاه إيجاد تكتل مستقل لا يزال يواجه أزمة عميقة، وأنه ليس من السهل الرهان على الخروج من هذه الأزمة في ظل الظروف الراهنة، ولكن تبقى المناقشة والاقتراحات التي تقدمت بها هذه الدراسة تمثل الأمل نحو المستقبل.

المصادر

إبراهيم سعدالدين (1992). «التنمية المستقلة والمتغيرات الدولية المعاصرة»، المستقبل العربي، العدد (157) آذار: 17-27.

إبراهيم سعد الدين، ومحمود عبدالفضيل (1978). الاعتماد الجماعي على النفس والسبيل للتنمية الاقليمية المستقلة. بغداد.

إسماعيل صبري عبدالله (1982). التنمية الاقتصادية العربية وإطارها الدولي ومنحاها القومي. في دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

إسماعيل صبري عبدالله (1986). «التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهلّ». المستقبل العربي، العدد (9) آب.

أمين اسكندر (1985). «التبعية البنيوية، محاولة لفهم حركة التطور الاجتماعي - الاقتصادي للبنيات العربية المعاصرة». المنار، العدد (3)، آذار.

أنطوان زحلان (1981). البعد التكنولوجي للوحدة الغربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أنور عبدالملك (1978). «تنمية أم نهضة حضارية». المستقبل العربي، العدد (131)، أيلول.

إيليا حريق (1989). «الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية»، المستقبل العربي، العدد (121)، آذار، 4 - 28.

الملف الإحصائي (1989). المستقبل العربي، العدد (123) أيار.

جاك لوب (1986). العالم الثالث وتحديات البقاء، (ترجمة أحمد فؤاد بلبع) سلسلة عالم المعرفة العدد (1104)، الكويت.

جامعة الدول العربية (1985). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تونس.

جلال أحمد أمين (1976). «تنمية أم تبعية اقتصادية ثقافية»، مصر المعاصرة، العدد (366).

جميل مطر (1995). وثائق المنظومة الإقليمي الأعظم في الشرق الأوسط. الحياة، 1995/12/10.

حامد ربيع (1984). «سلاح الغذاء ومستقبل التعاون الدولي مع الوطن العربي»، شؤون عربية، العدد (39) أيلول.

خلاف خلف خلاف (1994). آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة: دروس مستفادة، شؤون عربية، العدد (178)، حزيران: 132-140.

سعد الدين إبراهيم (1985). ملاحظات على التنمية الاجتماعية في الوطن العربي: ورقة عمل قدمت في مؤتمر التنمية الاجتماعية في العالم العربي، عمان 16 – 19 كانون الأول، الجامعة الأردنية.

شنودة سمعان شنودة (1985). «الفجوة الغذائية في البلاد العربية»، المنار، العدد (11) نوفمبر.

عبدالخالق عبدالله (1987). «التبعية: المصطلح والفرضيات والنظريات». شؤون اجتماعية، العدد (13).

عبدالرزاق فارس الفارس (1993). «السلاح والخبر: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي 1970 – 1990»، المستقبل العربي العدد (171): 4-24.

عبدالقادر محمد بودقة (1981). «أهمية نظم المعلومات الاقتصادية في تنسيق السياسات التخطيطية لأقطار الخليج العربي»، المجلد الثاني، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

علي الدين هلال (1982). في مفهوم التنمية، السياسة الدولية، العدد (18)، ابريل.

علي خليفة الكواري (1983). «نحو فهم أفضل للتنمية بإعتبارها عملية حضارية». المُستقبل العربي، العدد 49، آذار: 4-27.

فؤاد مرسي (1985). الاقتصاد العربي في قبضة النفط. المنار، العدد (3)، مارس.

فلاح سعيد جبر (1979). مشاكل نقل التكنولوجيا: نظرة إلى واقع الوطن العربي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مارلين نصر (1985). «المرأة والعمل في الشرق العربي: الحجم الإجمالي والنسبي لقوة العمل الثابتة». مجلة الوحدة، العدد (9) يونيو.

مجدالدين خيري (1994). «المتغير السياسي والتنمية العربية: نحو اطار نظري». شؤون عربية، العدد (79) أيلول: 54-76.

محمد عابد الجابري (1992). «آفاق المستقبل العربي». المستقبل العربي، العدد (156)، شباط: 4 - 14.

محمد عبدالشفيع عيسى (1996). «النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية». السياسة الدولية، العدد (124) أبريل.

محمد علي محمد (1983). أصول علم الاجتماعي السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد لبيب شقير (1981). مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، في التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

محمد السيد سعيد (1986). «الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية». الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، (107).

محمود عبدالفضيل (1997). «الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي». المستقبل العربي، العدد (220)، حزيران: 87-97.

مركز دراسات الوحدة العربية (1985). ندوة السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية. بيروت، خصوصاً جورج قرم في مقدمة الندوة، (11).

مصطفى العبدالله (1991). «الأمن الغذائي في الوطن العربي». شؤون عربية، العدد (66).

نادر فرجاني (1984). عن غياب التنمية عن الوطن العربي في التنمية العربية. الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

نادية رمسيس (1984). «النظرية الغربية والتنمية العربية. المستقبل العربي»، العدد (64)، حزيران: 30-50.

نزيرة الأفندي (1993). «تلخيص التقرير الاقتصادي العربي الموحد». الاهرام الاقتصادي، 23 آذار.

يوسف صايغ (1984). التنمية العربية والمثلث الحرج، في التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Andrew, W. (1985). Introduction to the Sociology of Development. London: Macllan Publishers LTD.

Hardgrave, B. (1981). Comparative Politics: The Quest for Theory. Lanham, MD: University Press of America

Casporaso, J. (1981). Dependence, Dependency in Global System: A structural and Behavioral Analysis, International Organization. Winter, 32 (1).

Chilcote, R. (1984). Theories of Development and Under-development. Boulder Colorado: West View Press.

Rosenaw, J. (1980). The study of Global Interdependence, London.

Santos, D. (1970). The Structure of Dependence, American Economic Review (60).

Webster, A. (1984). Introduction to the Sociology of Development, London: Macmillan Education..

Frank, A. (1979). "The Development of Under-development". pp 103-113, In C.K. Wilber (Ed), The Political Economy of Development and under-development, New York: Random House.

جدول (1)

تطور الفجوة الغذائية العربية

(1980، 1985، 1992، 1993)

	الفجوة الغذائية عام 1980			الفجوة الغذائية عام 1985			الفجوة الغذائية عام 1992			الفجوة الغذائية عام 1993		
	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دينار)	% للاكتفاء	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دينار)	% للاكتفاء	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دينار)	% للاكتفاء	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دينار)	% للاكتفاء
الاجمالي		10,164			12,897			11,557			10,944	
مجموعة الحبوب	18,764	4,557	58	34,046	6,419	58	30,605	5,552	51	30,109	4,748	58
(القمح)	9,999	2,201	50	15,574	2,575	50	13,747	2,383	52	14,270	2,249	56
(الشعير)	2,164	500	73	7,455	1,050	70	6,418	879	49	4,444	458	57
بطاطس	214	69	40	395	84	95	-6	-22	101	191	75	96
البقوليات	91	63	92	323	170	93	344	183	80	401	226	74
الخضروات	-10	-32	100	1,420	669	100	433	308	98	810	361	97
الفاكهة	-271	-163	102	385	355	102	-100	-86	101	235	89	99
سكر مكرر	3,531	1,830	26	2,569	700	30	4,458	1,569	31	3,529	1,115	37
زيتون وشحوم	1,379	1,183	37	1,370	1,346	42	2,239	1,228	29	2,743	1,305	31
اللحوم	880	1,359	69	1,024	1,453	74	733	1,138	84	861	1,250	83
أسماك	-5	-96	100	-64	-320	103	-126	-419	107	-235	-506	114
بيض	139	208	76	132	187	78	55	137	85	47	98	95
ألبان	4,389	1,187	65	1,324	1,834	92	8,510	1,969	59	8,928	2,183	59

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة سبتمبر 1995.

جدول (2)
واردات الدول العربية من السلع الغذائية
(1980، 1985، 1988، 1993)

الكمية: بالألف طن
القيمة: مليون دولار

	1980		1985		1988		1989		1990		1991		1992		1993	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الاجمالي		13,522		15,312		16,702		16,936		16,097		16,471		17,689		
الحبوب	18,643	4,637	31,956	5,965	35,679	6,258	37,844	6,841	34,786	5,977	32,342	5,136	34,598	6,037		17,916
القمح	12,467	2,541	21,136	3,757	21,871	3,718	24,109	3,691	21,042	3,533	20,651	3,597	20,558	2,99	19,481	2,791
السكر الخام	3,131	1,722	3,931	707	4,186	1,278	03,78	001,3	4,658	1,892	04,53	1,506	04,39	1,372	4,355	1,311
الدرنبات	487	134	677	147	505	163	560	178	217	183	760	257	845	244	779	208
البقوليات	302	164	334	170	466	225	445	243	431	245	518	280	672	323	485	227
الخضار	688	236	1,137	486	1,415	580	1,599	758	01,47	702	2,669	1,207	3,118	01,28	2,759	1,069
الفواكه	1,121	535	1,336	677	01,47	732	01,45	652	1,315	648	1,768	871	1,907	905	1,972	919
زيوت نباتية	1,018	867	1,948	1,489	2,142	1,348	2,172	1,349	2,3	1,366	2,218	1,242	2,595	1,495	2,57	1,36
الأغنام والماعز	10,148	691	12,859	768	15,008	872	13,381	891	11,492	748	12,314	754	13,595	780	13,657	898
اللحوم	666	989	1,015	1,294	848	1,488	788	1,223	800	1,232	820	1,155	823	1,165	1,040	1,378
الألبان	8,037	1,572	11,244	1,794	10,445	2,049	9,305	2,032	8,644	2,013	983	1,874	935	1,951	1,157	2,199
البيض	136	204	156	213	106	220	95	174	51	100	55	105	66	101	64	94
الشاي، القهوة، التبغ	461	1,771	517	1,602	554	1,489	525	1,295	491	991	659	2,084	623	2,046	601	2,218

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة: سبتمبر 1995.

جدول (3)

الصادرات والواردات العربية البينية ومعدلات التغير السنوي (1989 - 1994)

مليون دولار

	الصادرات العربية البينية								الواردات العربية البينية							
	1989	1990	1991	1992	1993	1994	معدل التغير عام 1993	معدل التغير عام 1994	1989	1990	1991	1992	1993	1994	معدل التغير عام 1993	معدل التغير عام 1994
مجموع الدول العربية	12,142	13,902	13,36	13,517	123,432	12,75	−0,6	−5,1	8,071	8,781	8,825	10,549	9,928	10,148	5,9	2,2
الأردن	420	390	253	327	412	482	25,9	17,.1	581	661	497	680	720	749	5,9	4,0
الإمارات	1,259	1,321	2,255	02,23	2,071	1,825	−7,2	−11,9	755	947	1,389	001,5	1,467	1,483	2,2−	1,1
البحرين	378	378	284	316	441	411	39,7	−6,8	200	215	277	292	293	335	0.3	14,3
تونس	294	363	386	391	380	381	−2,9	0,3	235	402	283	365	253	351	−30,7	38,7
الجزائر	174	284	210	216	202	209	−6,5	3,5	189	185	195	242	223	233	−7,9	4,5
السعودية	3,059	4,698	4,598	3,979	3,742	3,361	6,0−	10,2−	1,077	1,126	1,184	1,393	1,5	1,427	7,7	4,9−
السودان	113	107	63	157	172	150	9,7	12,7−	166	357	291	369	290	197	21,4−	32,1−
سورية	502	786	786	765	756	761	1,2−	0,7	119	148	139	196	234	215	19,4	8,1−
الصومال	67	59	51	78	84	81	7,2	3,6−	48	25	10	10	121	11	20,2	8,5−
العراق	956	721	252	408	330	369	19,1−	11,8	1,228	924	150	113	8	61	92,9−	662,5
عُمان	2,762	2,469	2,469	50520	2,509	3,3	1,6−	−632	730	937	-01,18	1,121	01,15	5,0−	2,6	2,6
قطر	230	253	229	279	263	271	5,7−	3,0	148	202	226	278	229	254	17,6−	10,9
الكويت	780	395	117	238	296	310	24,3	4,7	818	495	422	896	789	802	12,0−	1,6
لبنان	255	250	286	312	353	333	13,1	5,7-	290	437	477	568	539	553	5,1	2,6
ليبيا	109	409	390	406	440	423	8,4	-3,8	181	298	432	628	516	572	17,8	10,9
مصر	244	266	435	544	531	537	2,4−	1,2	150	191	266	252	273	262	8,3	4,0−
المغرب	264	388	467	340	330	235	2,9−	28,8−	705	1,041	879	988	747	867	24,4−	16,1
موريتانيا	0	2	2	2	2	2	23,5	14,3	18	26	42	45	51	48	13,3	5,9−
اليمن	92	71	47	60	77	98	28,3	27,3	432	372	630	554	663	578	19,7	12,8−

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة: سبتمبر 1995.

جدول (4)

الإنفاق العسكري في البلدان العربية بأسعار الدولار الثابتة لعام 1985 وأسعار صرف 1985

(مليون دولار)

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990
البلدان العربية النفطية					
السعودية	462	4122	17875	20083	15926
الكويت	125	623	937	1537	1435
الإمارات العربية المتحدة	18	34	1232	2053	1594
عُمان	41	761	959	2351	1640
البحرين	11	16	1610	156	210
قطر	-	-	-	-	-
العراق	432	1418	2987	12070	12523
بلدان المواجهة العربية					
مصر	605	2049	1658	2648	4572
سوريا	161	705	3343	2739	5453
الأردن	91	135	332	539	689
لبنان	94	212	102	93	106
بلدان المغرب العربي					
الجزائر	87	183	481	853	1499
ليبيا	199	98	3449	3573	1708
المغرب	41	154	404	592	846
تونس	13	33	87	394	386
بلدان عربية أخرى					
اليمن	9	39	245	324	567
اليمن الديمقراطي	22	45	120	181	223
السودان	8	10	32	112	522
موريتانيا	3	9	62	48	35
الصومال	26	32	64	29	20
مجموع البلدان العربية	**2448**	**11278**	**34530**	**503735**	**49955**

المصدر: عبدالرزاق فارس الفارس، 1993، السلاح والخبز: الانفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (1970 - 1990). المستقبل العربي، العدد (171)، بالاعتماد على:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Yearbook of World Armaments and Disarmament (Oxford: Oxford University Press, various issues).